الجمهورية التونسية
وزارة النّقل
الديوان
خليّة الشؤون الجهوية
ص-2025-15-0029-0000048

تونس في 2025-04-21

من وزير النقل
إلـى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضـــوع : إجابة على سؤال كتابي للنّائب بمجلس نواب الشّعب السيد محمود شلغاف.
المرجـــع : مكتوبكم عدد 2025-26-3000-0000883 بتاريخ 24 مارس 2025.
المصاحيب : بطاقة رد.

تحيّة طيّبة

وبعـــد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسّؤال الكتابي الذي توجّه به النّائب بمجلس نواب الشّعب عن دائرة قرقنة، السيد محمود شلغاف، بخصوص مسائل متّصلة بفرع المعهد المتوسّطي للتّكوين في المهن البحرية بالدائرة المذكورة، أتشرّف بموافاتكم طيّ هذا ببطاقة ردّ على السّؤال المطروح.

والسّـــلام

وزيـر النقـل
رشيـد عـامـري

رد وزارة النقل

جوابا على السّؤال الكتابي الذي توجّه به النائب بمجلس نواب الشّعب، السيد محمود شلغاف، عن دائرة قرقنة، بشأن مستقبل فرع المعهد المتوسطي للتكوين في المهن البحرية بجزيرة قرقنة تفاعلاً مع ما تمّ تداوله عبر شبكات التواصل الاجتماعي واستجابة لتساؤلات التلاميذ المرسّمين بهذا الفرع، تجدر الإفادة بأنّ المعهد قد تفاعل منذ البداية مع ما تمّت إثارته من تخوّفات وتأويلات إثر تسريبات جزئية تداولتها وسائل التواصل الاجتماعي، تعلّقت بإمكانية غلق فرع المعهد بقرقنة، وهو ما أثار قلقًا مشروعًا في صفوف التّلاميذ والمجتمع المدني.

وتبعا لذلك، تمّ إصدار بلاغ توضيحي ينفي وجود أيّ قرار نهائي، ويؤكّد أنّ الأمر لا يتعدّى كونه دراسة أولية لعدد من السّيناريوهات تهدف لتجاوز الصّعوبات التي يعرفها فرع قرقنة على مستوى تطوير نشاطه وتعزيز موارده المالية، في إطار مراجعة شاملة لهياكل المعهد المركزية والجهوية.

وبالرّغم من أن الإطار القانوني للمعهد المتوسّطي للتّكوين في المهن البحرية لا يتيح له الاستفادة من دعم مباشر من ميزانية الدولة في شكل منح لتغطية التكاليف الاجتماعية لبعض أنشطته، فقد واصل، منذ تأسيسه سنة 2009، الإضطلاع بدوره الريادي في تطوير الكفاءات الوطنية في مجالات النقل البحري والموانئ واللوجستية، إلى جانب التّوسيع التدريجي جهويّا بهدف تمكين شباب الجهات الداخلية من حصص التكوين التي يوفرها. ويرتكز هذا التوجّه على تحقيق توازن فعّال بين الأبعاد التجارية والتنموية والاجتماعية، بما يضمن ديمومة المؤسّسة ويحافظ على توازنها المالي.

وفي هذا الإطار، يعتمد المعهد على آليات تسيير مرنة ومقاربات مبتكرة، خارج الأطر التقليديّة للدّعم العمومي والتصرّف في المؤسّسات العمومية، مستفيدًا ممّا يتيحه شكله القانوني من مرونة على المستويين الإداري والمالي، حيث تُدار المؤسّسة وفق آليات حوكمة ترتكز على مجلس إدارة وجمعية عامة للمساهمين، ما يوفّر إطارًا فاعلًا لاتّخاذ القرار ويُعزّز قدرة المعهد على التّفاعل مع متطلّبات السّوق ومجابهة تحدّيات التّطوير والمنافسة الشّرسة.

وفي هذا السياق، ستتعامل هياكل حوكمة المعهد مع سيناريوهات إعادة هيكلة وتنظيم فرعي المعهد بكلّ من قرقنة وجرجيس بصفة متأنّية، في إطار من الشفافيّة والتّشاور مع مختلف الأطراف المعنية، مع التّأكيد على الرّفض القاطع لأيّ تأويل يوحي بتمرير قرارات بشكل أحادي أو بعيدًا عن الفاعلين الجهويّين والمجتمع المدني، كما يجدّد المعهد التزامه بانتهاج مقاربة تشاركيّة ومسؤولة في كلّ ما يتعلّق بمخطّط إعادة هيكلة وتنظيم وتطوير هياكله.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ المعهد المتوسّطي للتّكوين في المهن البحرية قد شرع فعليًا في تقييم مختلف السّيناريوهات الممكنة لتطوير وإعادة هيكلة فروعه الجهوية، ضمن رؤية استراتيجية تراعي تحدّيات الاستدامة المالية للمؤسّسة مع الحفاظ على حضوره الجهوي بالتّعاون مع مختلف الفاعلين المحليين.

ولطمأنة أبنائنا التّلاميذ، فإنّ مسارهم التكويني الذي انطلق في قرقنة، سيُستكمل في نفس الإطار المعتمد، وهم غير معنيين بمسار إعادة هيكلة وتنظيم الفرع. فهذه المسألة تهم أساسًا التلاميذ الجدد، في ظل تعذر فتح دورات تكوينية جديدة بالفرع خلال الفترة الأخيرة، رغم ما بُذل من مجهودات، وذلك بسبب تراجع الطلب نتيجة العدد الهام من المتكونين من أبناء الجزيرة في السنوات الماضية، إلى جانب ضعف إقبال تلاميذ ولاية صفاقس والمناطق المجاورة،

وفي إطار التّفاعل الإيجابي مع الانشغالات المطروحة بشأن مستقبل فرع جزيرة قرقنة، يدرس المعهد إمكانيّة اعتماد مقاربة توافقيّة تتماشى مع التوجّهات الاستراتيجيّة الرّامية إلى تعزيز النّجاعة وتحقيق التّكامل الجغرافي لفروع المعهد من جهة وتراعي استمرارية التكوين بالجزيرة، من جهة أخرى. ويتمثل هذا التصوّر في الإبقاء على فرع قرقنة مع إحداث تمثيليّة له بمدينة صفاقس، في خطوة تكاملية تهدف أساسا إلى:

- إرساء تفاعل وظيفي بين الهيكلين، بحيث يُركّز فرع قرقنة على مجالات تكوين متخصّصة ومتّصلة بخصوصيّات الجزيرة ومهاراتها التقليدية، في حين يتولّى فرع صفاقس احتضان اختصاصات حديثة أو ذات بعد وطني ودولي.
- تبادل الكفاءات والخبرات بين الهيكلين واستغلال الموارد المتاحة بصفة مشتركة، بما يعزّز من فعاليّة الأداء ويساهم في ترشيد التّكاليف.
- ضمان استمراريّة تواجد المعهد بقرقنة ضمن شبكة وطنية مندمجة قادرة على مواكبة حاجيات سوق الشّغل، ودعم التّشغيل المحلّي والجهوي.

ويؤكّد المعهد المتوسّطي للتّكوين في المهن البحرية بأنّ نجاح هذا التصوّر يتطلّب تظافر كلّ الجهود على المستويين المحلّي والجهوي لاعتماد خطّة عملية عاجلة لإعادة هيكلة فرع قرقنة وتنشيطه تدريجيّا، ضمن مسار تنموي يتمّ تجسيده فعلياً على أرض الواقع، مع تقييم دوري لنتائجه قصد اتّخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحيّة. ويمكن أن ترتكز هذه الخطّة أساسا على المحاور التالية:

- تطوير الشّراكات مع المؤسّسات الاقتصادية المنتصبة بالجزيرة، وكذلك الشركات العاملة في المجالين البحري والمينائي، من خلال إبرام اتّفاقيات تكوين مع فرع المعهد بقرقنة تستجيب لحاجياتها الفعلية؛
- دعم انخراط المؤسّسات الخاصّة في برامج رعاية (Sponsoring) تمكّن من تمويل التّكوين في مجالات مستهدفة لفائدة شباب الجهة، وذلك ضمن مساهمتها المجتمعية، مع ضمان فرص إدماجهم المهني.
- تنويع عروض التكوين وتحسين جودتها، بما يسمح باستقطاب متكوّنين من خارج الجزيرة ويُعيد الحيوية والديناميكية للفرع على المدى المتوسّط.
- إبرام اتفاقيّات شراكة مع عدد من النّزل بالجزيرة لتوفير إقامة للمتكوّنين غير المقيمين بقرقنة، وذلك بأسعار تفاضليّة تُيسّر التحاقهم بمسارات التكوين في قرقنة.
- تعبئة تمويلات محلية وجهوية لتوفير منح دراسية لفائدة المتكونين، بمساهمة البلديات ومكوّنات المجتمع المدني، دعماً للالتحاق بمسارات التكوين في قرقنة.

وبناء على ذلك، فإنّ هذه الرؤية تشاركيّة تعبّر عن التزام فعلي بالتّفاعل الإيجابي والمسؤول مع مشاغل أهالي قرقنة، في إطار من المسؤولية واحترام قواعد الحوكمة الرشيدة وحسن التصرف في الموارد، بهدف إرساء نموذج تنموي متوازن يُعزّز مكانة الجزيرة ضمن منظومة التكوين البحري الوطنية. كما يفتح هذا التصوّر آفاقًا لتكامل فعلي بين فرع قرقنة والموقع المزمع إحداثه بصفاقس، بما يُساهم في استقطاب أنشطة جديدة، ويعزّز فرص إدماج شباب الجهة في سوق الشّغل، مع ضمان استمراريّة المعهد وتحقيق توازنه المالي على المدى المتوسّط والبعيد ويُمكّن من توفير أرضيّة ملائمة لإعادة تنشيط فرع قرقنة عبر ربطه بمنظومة أكثر انفتاحًا، تستجيب لخصوصيّات المنطقة وحاجياتها الفعليّة في مجال التكوين.

ولمزيد ابتكار الحلول لضمان استمرارية المؤسسة وتوازنها وتطوير نشاط فرع جزيرة قرقنة، فإنّ المعهد المتوسّطي للتكوين في المهن البحرية على أتمّ الإستعداد للحوار مع مختلف الأطراف حفاظا على الخصوصية الاجتماعية للجزيرة في إطار النّهج الإصلاحي الشامل الذي أقرّته هياكل الحوكمة التابعة للمعهد والرامية إلى تنمية أنشطته وموارده، وبالتّالي فإنّ المعهد منفتح على كافة المقترحات البنّاءة والعملية التي من شأنها تطوير نشاط فرع قرقنة.

وفيما يلي جملة من المعطيات الموضوعيّة التي تمّ الاستناد عليها لصياغة التصوّرات المذكورة ضمن رؤية شاملة تأخذ بالاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية:

أولًا – التحديات التي يواجهها المعهد لتطوير نشاطه واستدامة توازناته المالية:

في ظلّ التحوّلات المتسارعة التي يشهدها قطاع التكوين في المهن البحرية واللوجستية، يواجه المعهد المتوسطي للتّكوين في المهن البحرية تحدّيات متنامية تتعلّق بتزايد المنافسة على المستوى الوطني والإقليمي، وتغير خارطة الطّلب على التكوين، وضرورة الاستجابة لمتطلّبات السّوق الوطنية والدولية، بما يستوجب منه تطوير آليات عمله وتنويع أنشطته وتحسين جودة منتجاته التكوينية ومردوديّته المالية باعتباره شركة ذات مساهمة عمومية لا يمكنها الاستفادة من الدعم المباشر من الخزينة العامة للدولة في صورة اختلال توازناتها المالية.

ولمواكبة هذه المتغيّرات وضمانا لديمومة نشاط المعهد وتوازناته المالية، أصبح من الضّروري اعتماد مقاربة استراتيجيّة ترتكز أساسا على تنويع النّشاط وتحسين مردوديته والاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة، وذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم تمثيله الجهوي بكل من قرقنة وجرجيس والتّموقع تدريجيًا في المناطق ذات الطّلب المرتفع على التّكوين في المهن البحرية واللوجستية، ممّا يسهم في تعزيز الوجود الميداني للمعهد ويُمكّنه من مواجهة المنافسة، خصوصًا في المناطق التي يتواجد فيها منافسوه منذ عدّة سنوات، مثل مدينة صفاقس.

وفي هذا الإطار، يعمل المعهد على إعادة توزيع أنشطته تدريجيّا، يضمن التوظيف الأفضل للإمكانيّات والموارد البشرية الموجودة في إطار تصوّر متكامل يقوم على مقاربة متوازنة تجمع بين الحفاظ على المكاسب الجهوية، والتّموقع الاستراتيجي في المدن الكبرى ذات الديناميكية الاقتصادية، والتّنسيق مع السلط المحلية والجهوية لجلب نشاط جديد نحو الفروع الجهوية للمعهد.

ثانيا – التحدّيات التي يوجهها فرع العهد بقرقنة:

رغم المجهودات التي بُذلت لدعم هذا الفرع منذ إحداثه سنة 2014، فقد شهد نشاطه تراجعًا ملحوظًا منذ سنة 2020، حيث لم تتجاوز مساهمته معدل 15 % من إجمالي نشاط المعهد وتشير البيانات المتوفّرة بين سنتي 2015 و2024 إلى تفاوت كبير بين رقم المعاملات والنّفقات، مع انخفاض ملحوظ لهذه النّسبة خلال السّنوات الأخيرة. وتعود هذه الوضعية أساسا إلى جملة من العوامل المركبة، الهيكلية والجغرافية والاقتصادية، نذكر منها أساسًا :

- ضعف الطلب المحلّي على برامج التكوين، نتيجة لتشبع السوق المحلية بتكوين عدد كبير من شباب الجزيرة في الاختصاصات المتوفرة، ممّا أدى إلى ركود في الإقبال على التكوين الجديد،
- ارتفاع تكاليف الإقامة بشكل لافت، ما يمثّل أعباء إضافيّة خصوصًا في ظلّ تدهور المقدرة الشرائية،

- ضعف الطّلب على التكوين التكميلي والمستمرّ، نتيجة محدوديّة عدد الناقلين البحريين،
- قام المعهد فعليّا بتكوين أغلب البحّارة بالجهة في الدورات السابقة، وتبقى شهائدهم صالحة لمدّة خمس سنوات،
- تنامي المنافسة الوطنية والإقليمية من مؤسّسات تكوين مماثلة، خاصّة في المدن الكبرى التي لها بيئة اقتصادية ملائمة.

وعلى الرّغم من هذه الصّعوبات، فقد حرص المعهد المتوسّطي للتّكوين في المهن البحرية على دعم فرع قرقنة من خلال تعزيز التّواصل مع شركات النقل البحري الناشطة بالجهة، وإطلاق حملات ترويجية عبر وسائل التّواصل الاجتماعي. غير أن الوضعيّة الحالية تستوجب إعادة النّظر في صيغ تنظيم هذا الفرع وتطويره، ضمن مقاربة تكامليّة توازن بين التّموقع في المناطق ذات الطّلب المرتفع، على غرار صفاقس وسوسة وبنزرت، والحفاظ على حضور فعّال ومستدام لفرع قرقنة بما يضمن تحسين مردوديّته.

ثالثا – التوسّع الجغرافي للمعهد ضمن رؤية تنموية تُعزّز التكامل والنجاعة (2025–2029) :

في إطار مخطّط تطوير المعهد للفترة 2025–2029، أقرّ مجلس الإدارة، باعتباره أحد هياكل الحوكمة المنصوص عليها في نظامه الأساسي، تصوّرًا لإعادة تنظيم الفروع الجهوية وتوسيعها تدريجيًا، يشمل إحداث فروع جديدة بالولايات الكبرى التي يتوفّر بها الطّلب على غرار ولاية صفاقس ومستقبلا الولايات الأخرى المعنية باحتضان مشاريع المناطق اللوجستية والبنية التحتية للنقل، مع دراسة إعادة هيكلة وتنظيم الفروع ذات المردودية المحدودة، ومن بينها فرع قرقنة.